

شركة مطاحن و مخابز جنوب القاهرة والجيزة

وزارة التموين والتجارة الداخلية
الشركة القابضة للصناعات الغذائية



السادة / البورصة المصرية

إدارة الأفصاح

تحية طيبة ... وبعد

مرفق طيبة : صورة تقرير الجهاز المركزي على الموازنة التقديرية للعام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢١

وتفضلاً يقبول فائق الاحترام

رئيس القطاع المالي

مدير علاقات المستثمرين

محاسب / سحر محمد سيد

محاسب / صلاح الدين أمير

٣٦٦ شارع الملك فيصل - الهرم - الجيزة
تليفون : ٣٥٨٣٥٨٥٣ - ٣٥٨٣٥٨٥١
فاكس : ٣٧٧٩٤٤١١ - مكتب بريد مدينة العطور - الهرم - الجيزة - رقم بريدي : ١٢٥٥٨
الموقع على الانترنت (SCG MILLS.COM)

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمصانع



السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة

تحية طيبة . . . وبعد . . .

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن اختبار المعلومات المالية المستقبلية بالموازنة التقديرية للشركة عن العام المالي .٢٠٢٢/٢٠٢١

برجاء الإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . .

الوكيل الأول
مدير الإدارة
محاسب / هودا حسن محمد

تحرير في ٢٠٢١/٣/١٧

تقرير مراقب الحسابات

عن اختبار المعلومات المالية المستقبلية بالموازنة التقديرية لشركة
مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

إلى السادة / المساهمين :

فمنا باختبار المعلومات المالية المستقبلية بالموازنة التقديرية لشركة مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة (ش. ب. م) الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والمتمثلة في قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات التقديرية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٣٤٠٠) الخاص باختبار المعلومات المالية المستقبلية.

و هذه المعلومات المالية المستقبلية هي مسؤولية إدارة الشركة بما في ذلك الافتراضات الواردة بتقرير مجلس الإدارة وأسس إعداد الموازنة التقديرية والتي تم بناء التقديرات عليها .

وقد تم إعداد هذه المعلومات بغرض إعداد الموازنة التقديرية للشركة للعام المالي المذكور ، باستخدام مجموعة من الافتراضات النظرية والتي تتضمن افتراضات عن أحداث مستقبلية وعن تصرفات الإدارة وليس من الضروري أن تتحقق تلك الافتراضات ، وعليه فإن هذه المعلومات قد لا تكون مناسبة للاستخدام في أغراض أخرى بخلاف ما هو موضح بعالية .

وتحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على تلك المعلومات بناء على الافتراضات التي بنيت عليها تقديرات الشركة والتي قدرت تحقيق صافي خسارة بـ ٥١,٣٨٢ مليون جنيه .

وبناء على إختبارنا للأدلة المؤيدة للافتراضات على الموازنة تبين لنا الملاحظات الآتية :

- التأخير في إعداد الموازنة التقديرية للشركة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث وردت لنا في ٢٠٢١/٣/١٥ بالمخالفة للمادتين ٦٣، ٢٢ من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذا المادة ٣٢ من النظام الأساسي للشركة والتي توجب إعداد الموازنات في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر لإعتمادها .

- قدرت الموازنة المعروضة خسارة بـ ٥١,٣٨٢ مليون جنيه مقابل خسائر محققة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٣٤,٣٦٦ مليون جنيه في حين حققت الشركة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ خسائر بلغت ٢٢,٥٧٨ مليون جنيه وقد ساهمت الأنشطة العرضية (الدخل من الاستثمار وإيرادات أخرى) بنحو ٢٠ مليون جنيه في تخفيض الخسائر السالف ذكرها.
- أظهرت الموازنة رأس مال عامل بالسابق بنحو ١٤١,٣٤٦ مليون جنيه بنسبة ٤٧١% من رأس المال المصدر والمدفوع والبالغ ٣٠ مليون جنيه.
- لم تتضمن الموازنة المعروضة رؤية مستقبلية للحد من هذه الخسائر وما اتخذته من إجراءات لضمان استمرارية الشركة.
- لم تتضمن الموازنة الآثار المالية المتربعة على التوجيه الوزاري رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٠ وال الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٩ والتوجيه الوزاري رقم ٣٩ والصدر بتاريخ ٢٠٢٠/٨/١٦.
- لم تتضمن الموازنة المعروضة الآثار المالية لتطبيق القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومقتوفي ومصابي العمليات الإرهابية والارهابية وأسرهم الصادر بقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والمتضمن فرض ضريبة قيمتها ٥ جنيه على الخدمات أو المستدات التي تقدمها أو تصدرها الجهات العامة وهيئة القطاع العام وشركته وشركات قطاع الاعمال العام.
- استهدفت الموازنة طحن كمية ٢٢٤,٤ ألف طن فملاحة لاستخراج دقيق ٨٢% بنسبة ٣٤,٢% من الطاقة المتاحة البالغة ٦٥٦,٧ ألف طن في حين تم طحن كمية ١٤٥,٥ ألف طن بنسبة ٤٤,٣% من الطاقة المتاحة البالغة حوالي ٣٢٨,٣٥ ألف طن خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.
- تم استهداف كمية إنتاج على أساس ٣٢٠ يوم عمل سنويًا دون مراعاة فترات التوقف والاطفال خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لبعض المطاحن التي وصلت إلى ٤١ يوم ، ٢٦,٥ يوم ، ٢٥ يوم ، ٢٣,٥ يوم بمطاحن السويفي ، الصيف ، الوحدة ، الشروق على التوالي .
- استهدفت الموازنة إيرادات بنحو ٢٢,٠٥٠ مليون جنيه مبيعات دقيق معها كمية ٣ آلاف طن وقدرت مصروفات عنها بنحو ٢٠,٧٠٩ مليون جنيه في حين لم

يتم بيع أي كميات من الدقيق المعبأ خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وكذلك النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠.

- استهدفت الموازنة ايرادات بنحو ٣,٢٨٠ مليون جنيه لتعبئة ٨٠٠٠ طن دقيق لحساب الغير في حين لم تقم الشركة باي نشاط لتعبئة لحساب الغير خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وكذلك النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ دون وجود أي تعاقدات أو اتفاقيات مع الغير بهذا الشأن واعداد تكلفة مستقلة لتعبئة للغير للوقوف على الربحية المتوقعة .
- لم تتضمن الموازنة المصروفات والاييرادات المتوقعة لتشغيل المخبز السياحي ومخبز الصيف.

- استهدفت الموازنة ايرادات بنحو ١,١١٤ مليون جنيه أجرة تعبئة كمية ٤٩٥٠ طن بقوليات للغير في حين لم تقم الشركة باي نشاط لتعبئة البقوليات خلال العام او الاوامر السابقة وينتسب بذلك قررت الموازنة مصروفات لنشاط تعبئة البقوليات بنحو ٥٠٢ ألف جنيه .

- استهدفت الموازنة ايرادات بنحو ١٠,٦٦٦ مليون جنيه عمولة تسويق النخالة الخشنة لكمية ٤٣,٠٨٤ ألف طن بعد خصم نحو ٢,٦٥٣ مليون جنيه قيمة حافز للعملاء بنسبة ٢٠٪ وتبيّن في هذا الشأن :

- بلغت عمولة تسويق النخالة الخشنة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٨,١٢ مليون جنيه بعد خصم حافز العملاء بنسبة ٣٤,٤٪ من العمولة في حين بلغت عمولة تسويق النخالة الخشنة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ١,٦١٥ مليون جنيه بعد خصم حافز للعملاء بنسبة ١٨٪ من إجمالي العمولة .
- لم يتم حساب ضريبة قيمة مضافة على عمولة تسويق النخالة الخشنة والتي تقدر بنحو ١,٤٨٦ مليون جنيه .

- استهدفت الموازنة ايرادات بنحو ١٢,٦٩٧ مليون جنيه عمولة تسويق قمح محلي لكمية ١٥٢,٤٨٢ ألف طن قمح بعد استبعاد حافز التوريد دون صدور موافقة وزارية للأسعار الجديدة وتبيّن بشأنها :

- لم يتم حساب القيمة المضافة على عمولة تسويق القمح المحلي والتي تقدر بنحو ١,٧٧ مليون جنيه .

- بلغت اجمالي الكمية المسوقة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ كمية ٨٥,٢٣٦ ألف طن بنسبة ٥٥,٨٩ % فقط من الكمية المستهدفة خلال عام الموازنة .
- استهدفت الموازنة تسويق كمية ٦٠ ألف طن لدى الصوامع الخارجية بإيراد نحو ٤,٥ مليون جنيه دون وجود أي تعاقدات أو مواقف .
- استهدفت الموازنة التقديرية إيرادات مخلفات نحو ١,٢٤٦ مليون جنيه رغم اعداد تقديرات الموازنة على أساس استخدام أقصى درجة نظافة ٢٤ قيراط حيث بلغ نصيب طن القمح المطحون من إيرادات مخلفات الطحن نحو ٥,٥ جنيه / طن في حين بلغ المعدل المحقق من إيرادات الطحن للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ والنصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٥,٦ جنيه / طن ، نحو ٤,٥ جنيه / طن على التوالى .
- استهدفت الموازنة فوائد دائنة بمبلغ ٣,٢٤٢ مليون جنيه بنسبة ١١,٣ % من قيمة الودائع والحسابات الجارية البالغ ٢٨,٦١٣ مليون جنيه في حين بلغ المحقق الفعلي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ نحو ٢,١٩٢ مليون جنيه عن ودائع بـ نحو ٣٩,٧٨٨ مليون جنيه فضلاً عن عدم وجود دراسة تقديرية لحركة التدفقات النقدية خلال عام الموازنة وأسas حسابها .
- لم يتم حساب ضريبة مجلة عن عام الموازنة .
- تم تقدير بعض بنود المصاروفات استرشاداً بالمحقق الفعلي خلال الثلاثة اعوام المبكرة والستة اشهر الاولى من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ طبقاً لقرار الشركة القابضة للصناعات الغذائية في ١/٢٠٢٠ في حيث تم تقدير بعض البنود (كهرباء، وقود وزيوت ، مواد تعينة وتغليف) على اسلاف الفئات الفعلية خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .
- قدرت الموازنة ضرائب عقارية بـ نحو ٩٠٠ ألف جنيه حيث تم مراعاة أثر تطبيق القانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٨ لبعض مواقع الشركة ولم يتم تعديل الرابط لباقي المواقع .
- لم تتضمن الموازنة الاستثمارية احلال وتجديد مطحن محمد عباس والمتوقف منذ ٢٠١٧/٢ رغم وجود مكاتب من الشركة القابضة في ٢٠١٨/٢/٢٨ تفيـد موافـقةـ الجـنةـ الفـنيةـ .

المشتركة بين وزارتي الانتاج الحربي والتمويل والتجارة على البدء في عملية الاحلال والتجديد لمطحنة محمد عباس .

- لم تستهدف الموازنة الاستثمارية تطوير مطحنة التبيين والمتوقف منذ عام ٢٠١١ .

- تضمنت قائمة المركز المالي بالموازنة مبلغ نحو ٦١,٤ مليون جنيه أرصدة حسابات العملاء والحسابات المدينة بعد خصم مخصص الدين المشكوك في تحصيلها البالغ ١٤,١٣٠ مليون جنيه الامر الذي يشير الى عدم قيام الشركة باتخاذ الاجراءات الواجبة لتحصيل مستحقاتها .

- تضمنت قائمة المركز المالي بالموازنة المعروضة نحو ٢٥,٤٤ مليون جنيه قروض طويلة الاجل تحملت عنها الشركة نحو ٢٠,٠٨ مليون جنيه فوائد مدينة بقائمة الدخل منها نحو ٢٠ مليون جنيه لا يوجد أي اتفاقيات بشأنها تحدد الجهة المانحة للقرض ، مدة السداد ، قيمة القاعدة المستحقة ، جدولة الاقساط ولم تظهر الموازنة النقدية أي متحصلات او سداد لقروض طويلة الاجل .

- لم تظهر قائمة المركز المالي أي ارصدة بحساب بنك سحب علي المكتشف والبالغ رصيده في ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ١٨,٣٤٩ مليون جنيه في حين اظهرت الموازنة النقدية متحصلات من البنوك بنحو ٢٠ مليون جنيه دون اي سداد .

- لم تشر تقديرات الموازنة الى الاستغلال الاقتصادي الامثل للطاقات العاطلة المتاحة وغير المستغلة .

- استهدفت الموازنة مخصصات بنحو ١٩,٥٨٣ مليون جنيه طبقاً للأرصدة الظاهرة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ دون استهداف تدعيمها بالرغم من وجود مطالبات ضريبية نحو ٧٢,٩٢ مليون جنيه .

- لم تتأثر القوائم المعروضة بنشاط الاستثمار العقاري طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠١٥/١١/١٦ باضافة نشاط الاستثمار العقاري .

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية لعام الموازنة صافي تدفقاً من النشاط الجاري سالب بنحو ١٨,١٨ مليون جنيه مقابل فعلي ١٩ مليون جنيه في ٢٠٢٠/٦/٣٠ ونحو ٥,٩ مليون جنيه للنصف الاول من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ الامر الذي يشير الى خلل في حركة السيولة الناتجة عن النشاط الجاري .

- أدرجت الشركة بالموازنة التقديرية ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ ٥ مليون جنيه للمشروعات الاستثمارية على أن يتم تمويل تلك المشروعات تمويلاً ذاتياً وذلك مقابل ١,٢٥٠ مليون جنيه معتمد لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بينما بلغ المنصرف الفعلى خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ نحو ٣٠٣ ألف جنيه بنسبة ٤٪.

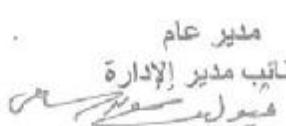
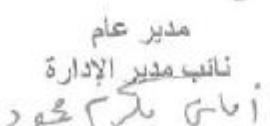
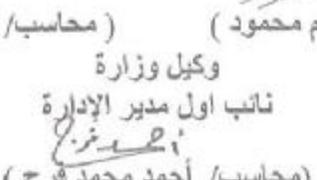
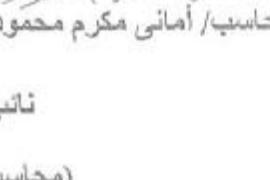
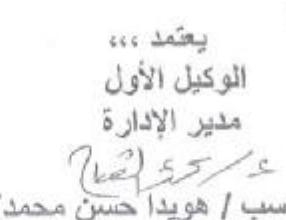
- قامت الشركة بإعادة دراسة الإعصار الإنتاجية للأصول بالتنسيق مع بعض المكاتب الاستشارية الهندسية وبناء على ذلك تم تعديل معدلات الإهلاك الأمر الذي له أثر على حسابات النتيجة.

- عدم إفصاح الموازنة المعروضة عن المبالغ المقدرة للمشروعات البيئية وفصلها عن المشروعات الاستثمارية طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ الخاص بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ وقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩.

وبناء على اختبارنا للأدلة والأفتراضات وفيما عدا ما ورد بالفقرات السابقة لم ينم إلى علمنا ما يدعو للاعتقاد بأن هذه الأفتراضات لا توفر أساساً معقولاً للتبؤات ومن رأينا أيضاً أن المعلومات المستقبلية قد تم إعدادها بصورة ملائمة على أساس الأفتراضات المستخدمة وقد تم عرضها بما يتفق ومعايير المحاسبة المصرية ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن التبؤات حيث أنه غالباً ما لا تتحقق الأحداث المتوقعة كما هو مفترض وقد يكون الاختلاف جوهرياً.

تحريراً في : ٢٠٢١/٣/٦

S

مدير عام	مدير عام
نائب مدير الإدارة	نائب مدير الإدارة
	
(محاسب/ أمانى مكرم محمود)	(محاسب/ فيوليت انطون سامي)
وكيل وزارة	وكيل وزارة
نائب أول مدير الإدارة	نائب أول مدير الإدارة
	
(محاسب/ أحمد محمد فرج)	(محاسب/ أحمد محمد فرج)
يعتمد ،،،	
الوكيل الأول	
مدير الإدارة	
	
(محاسب / هودا حسن محمد)	(محاسب / هودا حسن محمد)